

رأس المال البشري... وماذا بعد؟

■ لمياء عاصي

تدخل الحرب الطاحنة على سورية عامها الخامس، الحرب التي بدأت في عام 2011 ولم تنته بعد، لا يختلف أثنان على نتائجها الكارثية التي انعكست على البنى التحتية والمؤسسات الإنتاجية والبيوت والمدارس والمشافي، وطاولت الآثار التي تشهد على حضارات عديدة نشأت على هذه البقعة من الأرض، ولكن انعكاسها الأهم والأخطر كان على رأس المال البشري السوري، الذي كانت خسائره لا تقدر بثمن.

إن التنمية البشرية في سورية بأبعادها الثلاثة: التعليم والصحة والدخل، تأثرت بشكل كبير، إذ سجل دليل الصحة في نهاية عام 2014، تراجعاً بنسبة 36.3 في المئة مقارنة بعام 2010 بسبب معدّل العمر المتوقّع للفرد السوري، متأثراً بالبعد الكبير على الضحايا وشهداء الحرب، بينما تراجع مؤشر التنمية بمعدلّ 32.2 في المئة لعام 2014 مقارنة بعام 2010، بسبب ضعف معدّل الالتحاق بالمدرسة نتيجة ارتفاع معدّلات التسرّب من المدرسة بسبب الأعمال الإرهابية والعسكرية وتهدم الكثير من المدارس وسيطرة العصابات المسلحة على الكثير من المناطق ومنع المؤسسات التعليمية فيها.

لعل أسوأ تداعيات الأزمة والحرب في سورية هو تأثيرها على العملية التعليمية، حيث ورد في تقرير أعدته منظمة «اليونيسيف» التابعة للأمم المتحدة، التي تعنى بشؤون الطفولة، في كانون 2013، «أنّ تدهور مستوى تعليم الأطفال السوريين هو الأسوأ والأسرع في تاريخ المنطقة بسبب الحرب».

أما الدخل فقد انخفض بمعدّلات تقارب الـ 70 في المئة، وتجاوزت نسبة الفقراء الـ 80% في المئة من عدد السكان، نتيجة لانكماش الناتج الإجمالي المحلي، الذي بلغ في عام 2014 38 في المئة فقط من الناتج المحلي لعام 2010.

إنّ كنت ستعود نتاج استهداف التنمية البشرية بعناصرها الثلاثة في سياق هذه الحرب القدرة؟ وما هو المصير الذي ينتظر الجموع البشرية المتميّزة في منطقتنا، هل سيكون العنصر البشري مستلباً وغارقاً في القبليّة والطائفية، ورهين الغيبيات الظلامية والفهم الخاطئ للتراث، بما يمنعه تطوّرهم ويعجزهم يراوح في المكان؟ أم ستنتهي هذه الحرب وسيعود الإنسان السوري إلى سابق عهده خلاقاً وتميّزاً؟

منطق العصر اليوم يقول: إنّ رأس المال البشري المزوّد بالمعرفة هو الثروة الأهمّ التي تمتلكها الأمة، حيث أنّ الأفكار الإبداعية الخلاقة للأفراد على مستوى الشركات والمؤسسات الاقتصادية والعلمية، هي التي تؤدّي بشكل مباشر إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد وتساهم في تقدم الدولة والمجتمع. إنّ هذا المفهوم لأهمية العنصر البشري ترسّخ في العقود الأخيرة وتبنّته معظم الدول والشركات الكبيرة التي سمعت إلى وضع نفسها على الخريطة التنافسية العالمية، ومن هنا ازداد الاستثمار في الكوادر البشرية، وأصبح مفهوم التعليم والتدريب طول الحياة سائداً.

بالرغم من الاعتقاد الذي ساد ولفتراً طويلاً قبل ثورة المعلومات والاتصالات، أنّ ثلاثية رأس المال والأرض وقوة العمل هي العوامل الأساسية للإنتاج، لكن تطوّر الدول والعلوم المختلفة والتجارب الإنسانية أثبت، أنّ هذه العناصر الثلاثة تتضافر أهميتها أمام قوة المعرفة، وأصبحت المقولة الأشهر بأنّ «المعرفة قوة»، Knowledge is Power.

احتل الاقتصاد الياباني مرتبة ثاني أقوى اقتصاد في العالم، وقد سالت أساتذي الياباني ذات يوم... عن الثروة الطبيعية الأساسية في اليابان؛ وكنت حينها فعلاً... أجهل أهمّ الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها اليابان، هذا السؤال كان في عام 1992، يعني قبل انتشار شبكة الانترنت وخدماتها الجليّة بتقديم المعرفة دون الكثير من العناء، أهملتي الإجابة عندما قال بثقة تامة: لا نملك في اليابان سوى الثروة البشرية، وتعتبر اليابان من الدول التي تستثمر في العنصر البشري بشكل كبير، وهذا يتقاطع مع الفريد مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد، الذي قال إنّ «الرأس المال الأكثر قيمة، هو رأس المال المستثمر في البشر»، إنّ الموارد

البشرية، هي الأساس في كلّ الإنجازات العلمية والصناعية في اليابان.

التنمية البشرية في سورية، تعاني من اختلالات كبيرة برغم الجهود الهائلة التي بذلت من أجل نشر التعليم أفقياً ليشمل كل المناطق. تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة يتضمّن تحليلاً معمّقاً مدعوماً بالمعلومات والإحصائيات والمؤشرات عن حال التعليم وجودته ومخرجاته وقوة العمل حتى عام 2004، والذي تمّ إطلاقه من دمشق في عام 2005، احتوى على معلومات صادمة عن نسب التسرّب من المدرسة، وخصوصاً في أرياف كل من حلب وادلب والرقة ودير الزور والحسكة، والنسب المتدنية للالتحاق بالتعليم الجامعي من مجموع الطلاب الذين نالوا الثانوية العامة، حيث بلغت نسبة من يلتحقون بالتعليم العالي أقلّ من نصف الناجحين في الشهادة الثانوية، وهذا بسبب سياسات القبول في التعليم العالي، حيث لا يوجد تكافؤ حقيقي في الفرص بين طلبة الريف والمدن.

إنّ أهمّ المشاكل التي تعترض مخرجات التعليم الجامعي في سورية، هي:

أولاً: أنّ الخبرات والمعارف للخريجين الجامعيين في معظم الكليات لا تلبي احتياجات سوق العمل.

ثانياً: أنّ المناهج وطرق التعليم وغياب الأنشطة الداعمة في الكليات، لا تبني الشخصية القادرة على التعامل الذاتي المستمرّ خلال الحياة.

ثالثاً: الركود في عملية تطوير المناهج وطرق التعليم، فالكث يعرف، أنّ المناهج لم تعد تتناسب مع التطور الحاصل في العالم معظم المجالات، ومن المعروف، أنّ الكليات المختلفة في الجامعات السورية لا تقوم بإعادة تقييم مناهجها وطرق التدريس فيها من خلال المقارنة مع الجامعات العالمية، وما يساير أحدث الاتجاهات السائدة. مثلاً، لسنوات طويلة بقيت كلية التجارة في جامعة دمشق تدرّس بعض الكتب والمناهج الموضوعية في المحسّبات، إضافة إلى لجوء الطلاب إلى اختراع اسمه «الملمزة» وهي عبارة عن ملصق سيئٍ للكتاب، يتّم وضعها بطرق مختلفة، ويقوم الطلاب بحفظها لتقديم امتحاناتهم والنجاح في المواد، في غياب كفاء الممنهج النقدي والبحثي الذي يدرّز الطلاب على البحث والاستقصاء للحصول على المعلومات بدلاً من الحفظ البصم، في الوقت الذي باتت المناهج في الكثير من الجامعات في البلدان المتقدّمة عبارة عن مجموعة من الكتب على الطالب قراءتها ومناقشتها.

يعتبر التأثير الكبير للعملية التعليمية على قوة العمل وإنتاجيتها مؤكّداً، حيث تشير الدراسات التحليلية لقوة العمل في سورية، أنّها تعاني من خلل واضح في البنية التعليمية، قياساً إلى التركيب الأمثل لهرم قوة العمل السائد في معظم البلدان المتقدّمة، حيث أنّ نسبة تتجاوز الـ60% في المئة من قوة العمل هم من حملة الشهادة الإعدادية فما دون، الأمر الذي يفسّر انخفاض الكفاءة الإنتاجية في معظم القطاعات في الدولة بشكل عام، إضافة إلى الانكساعات السلبية والخطيرة في حال تحوّل هذه الشريحة إلى صفوف العاطلين عن العمل، ومن هنا تنشأ الأهمية الكبرى لإحداث تغيير في تركيبها.

وبغض النظر عن الاستراتيجيات القصيرة والطويلة المدى، التي يتمّ الإعلان عنها في مناسبات مختلفة، لإحداث تغيير في بنية قوة العمل الحالية والمستقبلية وإيلاء التعليم بكلّ مراحل الاهتمام الكافي، لتخريج كوادر قادرة على خلق فرص العمل وربط السياسة السكانية بعملية التنمية، ولكن للأسف، لم تخرج تلك التصريحات الإعلامية إلى مجال الفعل، وبقيت مجرد أمنيات لا تسمن ولا تغني عن جوع.

أخيراً، لا بد من القول، إنّ الأزمة السورية بكلّ نتائجها الكارثية التي انعكست على كلّ مكوّنات الحياة، كان تأثيرها الأكثر سلبية هو على الكوادر البشرية، سواء من حرم من التعليم أو هاجر إلى بلدان أخرى لأسباب مختلفة، ولا بدّ أنّ تعتمد مسيرة النهوض من المحنة نحو التعافي والبناء، على إعلاء قيمة العنصر البشري كمورد أساسي في التنمية، وذلك من خلال التعليم المبكر لبناء الشخصية التي تقوم على الملاحظة والتحليل والبحث، بدلاً من الاعتماد على البصم والتلقّي، حيث يكون الفرد السوري هو الرأس المال الأهمّ والأكثر فاعلية في تغيير ماكث إليه الحال.

البناء

للتقرير

■ مرфан شيخخوس

أربع سنوات متتالية، شهدت خلالها سورية أعمال عنف ومعارك، نتيجة لما يُسمى بالربيع العربي، انحلت أضراراً فادحة باقتصادها وبنائها التحتية.

لن ندخل في تفاصيل كثيرة ومنتشعبة عن السبب والمسبب في حالة التدهور الاقتصادي التي تعانيه البلاد، إنما سنوضح سويا، وبالإزمام، ما آل إليه الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأربع الماضية، حيث بات نموّه المستقبلي معرّضاً لخطر جزاء عمليات التدمير المنهجية لمقوماته وبنيتها التحتية ومؤسساته ورأسماله البشري والمادي.

قُدّر تقرير المركز السوري لمحوث السياسات، الصادر بتاريخ 12 – 3 – 2015 ، حجم الخسائر الاقتصادية منذ بداية الأزمة حتى نهاية العام 2014 بنحو 202.6 مليار دولار أميركي، في حين شكّلت خسائر مخزون رأس المال المتضرّر 35.5 في المئة من هذه الخسائر.

وتعداد الخسائر الاقتصادية الإجمالية للمحلي للمئة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 بالإسعار الثابتة، وقد قادت هذه الخسائر الفادحة إلى زيادة هائلة في حجم الاعتماد على الدعم الخارجي.

وقُدّر الحجم الإجمالي للخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 119.7 مليار دولار أميركي، علماً أنّ 46.1 مليار دولار أميركي منها تكبدتها الاقتصاد خلال العام 2014 وحده. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي، وفق التقرير، بنسبة 9.9 في المئة في 2014، مقارنة بالنسبة السابقة، في حين بلغ معدّل الانكماش 15.1 في المئة في الربع الأول، و 8.1 في المئة في الربع الثاني، و7.3 في المئة في الربع الثالث، و9.5 في المئة في الربع الرابع، مقارنة بالربع المقابل لها من العام 2013.

وأدّت الأزمة إلى تغير كبير في ميكنة الناتج المحلي الإجمالي، إذ شكّل قطاعا الزراعة

والخدمات الحكومية حوالى 45.7 في المئة من الناتج خلال العام 2014، وذلك بسبب تراجع بقية القطاعات نسبيًا بمعدلات أسرع

من تراجع هذين القطاعين، وسُجّل تحسّن بسيط في الاستثمار الخاص، الذي ارتفع في

2014 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.4 في المئة مقارنة بالعام 2013. ويُعزّى هذا الارتفاع إلى الاستمرار في الصناعات التحويلية في المناطق المستقرّة نسبيًا.

وبحسب التقرير، استمّر الاستثمار العام في التراجع، فانكمش بمعدلّ 17 في المئة، وازداد عدد مرافق وزارة الاقتصاد والتجارة أول من أيس، بعد موافقة النيابة العامة الاستئنافية المختصة، كمية 250 كيلوغراما من لحم البقر في أحد مطاعم بيروت، وذلك بعد أن بيّنت نتائج التحاليل المخبرية لعينات أخذت منها، بعد مطابقتها للمواصفات القياسية اللبنانية المعتمدة.

وفي سياق متصل، أوقفت وزارة الصحة، وبمؤازرة دورية من مكتب أمن الدولة في زحلة، مغلّ حلويات غير مطابق للمواصفات في منطقة جلايا في البقاع الأوسط.

وكالت الوزارة، في بيان، أنّ مراقبيها «أقلقوا بالشمع الأحمر مستودعاً

يعود إلى شخص سوري الجنسية، في داخله معدات لتخصير الحلويات ولا

يستوفي بنى الشروط الصحية. وتمّ العثور على منتجات مصنّعة فيه، تباع

في أحد المحال التجارية في شقرا.»

اتلاف 250 كيلوغراماً من اللحم في أحد مطاعم بيروت

أتلّف مرافقو وزارة الاقتصاد والتجارة أول من أيس، بعد موافقة النيابة العامة الاستئنافية المختصة، كمية 250 كيلوغراما من لحم البقر في أحد مطاعم بيروت، وذلك بعد أن بيّنت نتائج التحاليل المخبرية لعينات أخذت منها، بعد مطابقتها للمواصفات القياسية اللبنانية المعتمدة.

وفي سياق متصل، أوقفت وزارة الصحة، وبمؤازرة دورية من مكتب أمن الدولة في زحلة، مغلّ حلويات غير مطابق للمواصفات في منطقة جلايا في البقاع الأوسط.
وكالت الوزارة، في بيان، أنّ مراقبيها «أقلقوا بالشمع الأحمر مستودعاً يعود إلى شخص سوري الجنسية، في داخله معدات لتخصير الحلويات ولا يستوفي بنى الشروط الصحية. وتمّ العثور على منتجات مصنّعة فيه، تباع في أحد المحال التجارية في شقرا.»

أمل بو موسى شاميةٌ وقعت كتابها

«دم ونفوذ حرب الغاز والنفت»

وقّعت الزميلّة أمل بو موسى شامية كتابها «دم ونفوذ، حرب الغاز والنفت»، في معرض الكتاب - انطلياس، في حضور النائب ابراهيم كنعان ممثلاً لرئيس تكثل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، الدكتور جورج جريج ممثلاً لرئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حراد، العقيد علي حسن ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، المقدم دافيد عاقوري ممثلاً مدير المخابرات في الجيش العميد إدمون فاضل، وحشد من الوجوه الأدبية والإعلامية والعسكرية ومهتمّين.

ويتضمّن كتاب الزميلّة بو موسى شاميةً قسمين، حيث تشرح في القسم الأوّل «تاريخ النفط وتطوره وتطور الحاجة إليه على المستويات كافة، مما جعله سبباً رئيسياً للحراعات في العالم منذ العام 1856، تاريخ اكتشافه في بنسلفانيا، وحتى يومنا هذا، مروراً بالحربين العالميتين الأولى والثانية وحروب الخليج وصولاً إلى سورية».

وفي القسم الثاني، تتحدث عن «الصراع حول الغاز، وهو صراع جديد نسبياً، وترتبط بين ما يجري من حروب وبين الصراع على الغاز في شكل أساسي، إذ تتقاطع خطوط إمداد الغاز في مناطق الصراع حيث الحروب الطاحنة والمواجهات التي تقوى الكبرى في العالم».

وفي ما يخصّ لبنان ترى بو موسى «أنه سيبقى في منطقة النزاع، وخصوصاً أنّ إسرائيل بدأت بالتقريب والبيع، فيما لبنان لا يزال يلجؤ بصراعاته الداخلية الضيقة».

تحسّن الحركة الاقتصادية في الفصل الثالث من 2014

أصدر مصرف لبنان تقريره الفصلي تحت عنوان «دراسة حول أداء القطاعات الاقتصادية»، للفصل الثالث من العام 2014، يعرض فيه نتائج الإحصاءات المتعلقة بعدد من المؤشرات الاقتصادية، استناداً إلى آراء مدراء الشركات لجهة أداء شركاتهم. ويرتكز تقييم كل مؤشر على «حصيلة آراء» تمثل الفرق ما بين نسبة المدراء الذين أشارواوإلى تحسّن في المؤشرات المطروحة ونسبة الذين يرون تراجعها فيها. وفي التفاصيل التي أوردها بنك «الاعتماد اللبناني» في تقريره الأسبوعي: أظهرت حصيلة الآراء المتعلقة بإنتاج القطاع الصناعي، بحسب التقرير، تحسناً مسطرداً بنسبة إيجابية بلغت 5 في المئة خلال الفصل الثالث من العام 2014، مقارنة بنسبة سلبية بلغت 9 في المئة خلال الفصل الثاني من العام نفسه، في حين بقيت تلك الحصيلة مستقرة على صعيد سنوي. كذلك تقدم مؤشر إجمالي الطلب تحت خاتمة أداء القطاع الصناعي إلى 1 في المئة، في مقابل 9 في المئة خلال الفصل الثاني من العام 2014، مع ارتفاع في مؤشر الطلب من الخارج في القطاع الصناعي إلى 8 في المئة.

أما لجهة أداء القطاع التجاري، فسجلت حصيلة آراء مدراء الشركات المتعلقة بحجم المبيعات المحققة في الفصل الثالث من العام 2014 تحسناً إلى نسبة 8 في المئة، من 8 في المئة في الفصل الثاني منه. أما في ما يخصّ قطاع البناء والأشغال العامة، فزادت حصيلة آراء مدراء الشركات لجهة «معدل الأعمال» و«قطاع «البناء» إلى 5 في المئة بالمتتالي (في مقابل 22 في المئة و18 في المئة بالمتتالي في الفصل الثاني من العام 2014)، كما ارتفعت حصيلة الآراء لجهة «الأشغال العامة» إلى 9 في المئة في الفصل الثالث من العام 2014، من 24 في المئة في الفصل الثاني من العام نفسه.

الاقتصاد السوري بعد أربع سنوات من الأزمة...



تصيب الاستهلاك عام 2014 من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة، إذ قفز من 17.6 في المئة في 2010 إلى 28.1 في المئة في 2014. وانكمش الاستهلاك الخاص، الذي يُعتبر المكوّن الرئيسي للطلب الاقتصادي ومقياساً مباشراً لمعيشية الأسر، بنسبة 41.7 في المئة في 2014، مقارنة بعام 2010، وإنّ كان قد انكمش بنسبة 11 في المئة في 2014، مقارنة بالنسبة السابقة، مع مواصلة مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعه في 2014، علماً أنّه قد تراجع بنسبة 4.3 في المئة خلال الربع الأول من العام ليعاود الارتفاع بنسبة 5 في المئة في الربع الثاني، وقد تعرّض هذا التوجه في المؤشر في النصف الثاني من العام، إذ ارتفع بنسبة 10.3 في المئة في الربع الثالث، بينما قلّ في 22 في المئة في الربع الأخير، وشمل هذا الأمر تزايد أسعار السلع الأساسية مثل الخبز والسكر والمشتقات النفطية، بعد أن قلصت الحكومة المقدم لهذد الضلع في النصف الثاني من العام.

وفي هذا السياق، رأى رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق ورقيها عثمان الداخذي «أنّ عقلة الدعم امر غير منطقي وهي لا تعني سوى إلغاء الدعم، لافتاً إلى «أن في إمكان الحكومة أن ترفع الدعم المقدم على بعض السلع في شكل نهائي، ولكن بشرط أنّ تعوّض هذا الدعم عن طريق زيادة زوائت العاملين في الدولة والموظفين، في حين سيجت تغطية الصادرات للمستوردة تدهور حاداً من 82.7 في المئة في 2010 إلى 29.7 في المئة في 2014، وقد تجلّى ذلك في العجز

التجاري الهائل الذي وصل إلى 42.7 في المئة في 2014، ما يعكس انكشاف الاقتصاد على التصوّرات الخارجية واعتماده إلى حدّ كبير على المستوردة الفمولّدة بصورة رئيسية من خلال القروض الخارجية والسيهلات المالية، وفق ما جاء ضمن التقرير.
ازداد عجز الموازنة العامة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 35.7 في المئة في 2013 إلى 40.5 في المئة في 2014، وألقت هذا العجز عبئاً إضافيا على الدين العام الذي استمرّ في الارتفاع إلى مستويات قياسية، وقد ازدادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري ازدياداً هائلاً من 104 في المئة في 2013، إلى 147 في المئة بحلول الربع الرابع من العام 2014.

وبحسب التقرير أيضاً، تعاني سورية من فقدان فرص العمل والبطالة التي ارتفع معدّلها من 14.9 في المئة في 2011 إلى 57.7 في المئة مع نهاية 2014، أي أنّ هناك 3.72 مليون شخص عاطلين عن العمل، منهم 2.96 مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، الأمر الذي أدّى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل 12.22 مليون شخص.

جاء الرّد الحكومي على هذا التقرير، في لسان وزير الاقتصاد همام الجزائري، الذي اعتبر «أنّ التقرير يعكس جهداً تحليلاً ملحوظاً، لكنّ الرقم الإحصائي المتمد والمهنيّة الجليّة الذين تمّ تبنيهما أدبياً إلى نتائج مضلّة في التحليل والتعليق...» وأوضح الجزائري «أنّ تقدير تكاليف الأضرار

شده وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر على «ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأشغال ونقابة المهندسين للوضع على تطبيق التشريعات والقرارات»، مؤكّداً «اللوم على تطبيق وإصدار التشريعات القانونية في إطار الدستور اللبناني، لما هو مطلوب لتطوير مهنة الهندسة».

وفي كلمة ألقاها خلال رعايته حفل عشاء نظمته الفرع الخامس لنقابة المهندسين، قال زعيتر: «في عصرنا هذا لا تقتصر الهندسة على الإنشاءات التقليدية في البنى

التيّة، بل تقدمها إلى آفاق جديدة ومنها أوا: هندسة الإنتاج والجودة والسلامة العامة، ثانياً: هندسة البيئة، ثالثاً: هندسة الأعمال وتطوير الوسائل».

وأضاف: «أمام هذه التحديات المختلفة الأوجه، أذعوكم إلى تشكيل قوى ضاعطة من خلال نقاباتكم الهندسية لتعزيز دوركم بمشاركتكم في جهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان، فانتّم

شده وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر على «ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأشغال ونقابة المهندسين للوضع على تطبيق التشريعات والقرارات»، مؤكّداً «اللوم على تطبيق وإصدار التشريعات القانونية في إطار الدستور اللبناني، لما هو مطلوب لتطوير مهنة الهندسة».

وفي كلمة ألقاها خلال رعايته حفل عشاء نظمته الفرع الخامس لنقابة المهندسين، قال زعيتر: «في عصرنا هذا لا تقتصر الهندسة على الإنشاءات التقليدية في البنى التحتية، بل تقدمها إلى آفاق جديدة ومنها أوا: هندسة الإنتاج والجودة والسلامة العامة، ثانياً: هندسة البيئة، ثالثاً: هندسة الأعمال وتطوير الوسائل».

وأضاف: «أمام هذه التحديات المختلفة الأوجه، أذعوكم إلى تشكيل قوى ضاعطة من خلال نقاباتكم الهندسية لتعزيز دوركم بمشاركتكم في جهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان، فانتّم

شده وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر على «ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الأشغال ونقابة المهندسين للوضع على تطبيق التشريعات والقرارات»، مؤكّداً «اللوم على تطبيق وإصدار التشريعات القانونية في إطار الدستور اللبناني، لما هو مطلوب لتطوير مهنة الهندسة».

وفي كلمة ألقاها خلال رعايته حفل عشاء نظمته الفرع الخامس لنقابة المهندسين، قال زعيتر: «في عصرنا هذا لا تقتصر الهندسة على الإنشاءات التقليدية في البنى التحتية، بل تقدمها إلى آفاق جديدة ومنها أوا: هندسة الإنتاج والجودة والسلامة العامة، ثانياً: هندسة البيئة، ثالثاً: هندسة الأعمال وتطوير الوسائل».

وأشار إلى «أنّ عمل لجنة الرقابة على المصارف حسّاس وحيوي، ما يظهر مصلحة القطاع المصرفي في هذا التعيين، فهو أول من نادى بانتقال سلس للسلطة في اللجنة، والمستفيد الأول هو القطاع المصرفي لأنّ اللجنة تكمل عملها بطريقة سلسة، ولم تقع في الفراغ»، لافتاً إلى «أنّ الرئيس المعين سمير حمود ضليع في العمل المصرفي ويتقن أسسه جيدا ولديه قدرات وكفاءات رفيعة في القطاع».
وتطرق غبريل إلى وضع السوق المالية عموماً، وقال: «الأجواء المالية لا تزال كما كانت منذ أشهر، في انتظار حلحلة الوضع السياسي، وتحسّن الوضع الأمني، وإنهاء الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية وانتخاب رئيس جديد، وبالتالي تفعيل المؤسسات الدستورية..»

ورداً على سؤال عن مدى تأثير ارتفاع الدولار

على البنى التحتية والصناعية والإنتاجية يخضع لعدة معايير في التقييم، متساوياً، هل هي تقديرات تقوم على معايير التكلفة الإسمية المباشرة المتحققة على إنشاء الوحدات المتضرّرة، أم تكلفة الاستبدال والتجديد وفق الأسعار الحالية، أم أنها التكلفة المباشرة وغير المباشرة (بما فيها التكلفة الاجتماعية)؟ وهل تعتمد معايير حساب التكلفة على كلفة الاستبدال بالاستثمار الخاص أم العام؟ وهل بصورة تمويلية مباشرة أم بالاقتراض؟ فكلّ معيار من المعايير صحيح، لكن ينتج تقديراً مختلفاً لتكاليف الأضرار يلبي حاجة الباحث والهدف الذي يصبو إليه».

وأشار الجزائري إلى «أنّ الرقم الحقيقي للصادرات أعلى بكثير من الرقم الإحصائي الرسمي، ما يعني أنّ التقديرات لمعجز ميزان المدفوعات في التقرير هي تقديرات خاطئة، ويجب أن ترتكز على معادلة الرقم الرسمي مضروباً بمعامل التصحيح اللازم».

وأضاف: «في ذات الإطار والمنهج، تاتي التقديرات لرقم الدعم الحكومي في التقرير مرتكزة على ارتفاع الإسهام الكلي للدعم الظاهر، كتكتلة واحدة في الموازنة العامة للدولة، وهذا أنتج تحليلاً مضللاً لسياسة الدولة تجاه الدعم والأعباء المالية الحقيقية المترتبة عليه».

وأكد الجزائري «أنّ الاقتصاد السوري حقق نمواً، للمرة الأولى خلال الأزمة عام 2014، مرتكزاً على التحفيز التدريجي في قطاع الصناعات التحويلية والتصدير، وفي توسّع القطاع التجاري والإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الإنفاق العام الاستثماري الذي تركّز على القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، من خلال «لجنة إعادة الإعمار والتعويض عن الأضرار».

وأشار إلى «أنّ الصادرات تضاعفت خلال 2014 مقارنة مع 2013، وحققت مستوردات سورية من السمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج نمواً وصل إلى 65 في المئة من إجمالي المستوردات خلال الربع الأخير من 2014».
وفي هذا الإطار، يستمرّ التحدي الطاقوي كونه التحدي الأساسي الذي يواجه الاقتصاد السوري، حيث أنّ الإجراءات التي تتخذها الحكومة والبدائل الإستراتيجية التي تعمل على تطويرها وتفعيلها ستتحقق مقومات أوسع للنمو الاقتصادي خلال 2015، وتؤدي إلى تحسّن تدريجي في المستوى المعيشي.
ولكن ما بين لسان الأحداث، ما حدث وما سيجتد، يبقى علينا حال الوماهن السوري: أريد الحصول على لقمة عيشي....!

رعى حفل عشاء الفرع الخامس لنقابة المهندسين زعيتر؛ لتشكيل لجنة مشتركة لوضع الخطوات المطلوبة المرتبطة بالوزارة

مطالوبون بالمساهمة في تطوير العمل النقابي، بتسخير الكفاءات والخبرات لإغناء القوة الاقتراحية في هذا الميدان، فكونوا بذلك بمثابة مستشارين فعليين لنقاباتكم وبالتالي لوطنكم، كما أنّي أطلبكم بالتنسيق الضروري مع إمكانيات الدولة لزيادة الموارد المقرّرة للبحوث الهندسية المخصّصة من وضع سياسات حاسمة لحماية مهنة الهندسة من سيطرة المكاتب الاستشارية والشركات الأجنبية وتوفير المناخ اللائم لتسهّموا جميعاً في متابعة أداء الوزارات الهندسية ومشروعاتها، بما يضمن الرقابة المهنية والعلمية للدولة على مشاريعها من خلال نقاباتكم..»

ولفت إلى أنّ «المهندس المتعهد ليس معنياً فقط بالإعمار والاستثمارات، بل هو معني أيضاً بوضع استراتيجيات خاصة بالتنمية في جميع مجالاتها، وأنّ المجتمع الذي اولنا حياته وأمواله وأرزاقه يستحق منا الوفاء».

يهدف تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية على المستويات كافة.
وفي هذا الإطار، أمل شقير «أنّ تكون الزيارة ناجحة، وخصوصاً أنّ لدينا مواعيد مهمّة جداً تستمثل وزيرى الاقتصاد والخارجية والغرف التجارية، فضلاً عن المؤسسات والجمعيات ذات

الطابع الاقتصادي».

وأشار إلى أنّ «الوفد سيركز

في لقاءه على إمكانية القيام باستثمارات لبنانية – إيطالية

مشتركة في لبنان أو إيطاليا أو في

أي دولة لبنان موجود فيها أو لديه

علاقات ووجود اقتصادي قوي

فيها..»

الأسواق المالية تلقت بآيجابية تعيين لجنة الرقابة

غبريل: ارتفاع الدولار يعزز اليرة

بعد أيام على تعيين مجلس الوزراء لجنة الرقابة على المصارف، أعلن رئيس قسم الدراسات والأبحاث الاقتصادية في بنك بيلوس نسّيب غبريل أنّ «السوق المالية «تلقت بآيجابية» تعيين اللجنة، لجهة تداول السلطة»، وأنه «كان من الضرورة أنّ تكمل اللجنة عملها بانتظام وسلاسة».

ولفت في حديث له للمركزية، إلى أنّ سوق القطع لم تتأثر كثيراً بالقرار، موضحاً أنّها «لم تكن أساساً تحت أي ضغط لكي ترتاح فور قرار التعيين، فسوق القطع طبيعيّة وضمن حركتها المعتادة».

وأشار إلى «أنّ عمل لجنة الرقابة على المصارف حسّاس وحيوي، ما يظهر مصلحة القطاع المصرفي في هذا التعيين، فهو أول من نادى بانتقال سلس

للسلطة في اللجنة، والمستفيد الأول هو القطاع المصرفي لأنّ اللجنة تكمل عملها بطريقة سلسة، ولم تقع في الفراغ»، لافتاً إلى «أنّ الرئيس المعين سمير حمود ضليع في العمل المصرفي ويتقن أسسه جيدا ولديه قدرات وكفاءات رفيعة في القطاع».
وتطرق غبريل إلى وضع السوق المالية عموماً، وقال: «الأجواء المالية لا تزال كما كانت منذ أشهر، في انتظار حلحلة الوضع السياسي، وتحسّن الوضع الأمني، وإنهاء الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية وانتخاب رئيس جديد، وبالتالي تفعيل المؤسسات الدستورية..»

ورداً على سؤال عن مدى تأثير ارتفاع الدولار